وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

مـــــداخلة بعنـــــــــوان:

أضواء على التشريعات الاستعمارية الفرنسية في مدينة عنابة وإقليمها خلال القرن التاسع عشر من خلال الوثائق

من إعـــــــــــداد:

د. روابـــــحي العيـــــاشي

الوظيفة: أستاذ جامعي

الهاتف: 0663.83.89.54

الإيمايل: roubhi23000@gmail.com

السنة الجامعية: 2022-2023

مقدمة:

أدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ البداية أن القوة العسكرية لوحدها ليس بمقدورها تثبيت أركان الحكم الكولونيالي في الجزائر، وعليه فقد سعت إلى من عدة تشريعات تعمل على تعزيز المشروع الكولونيالي في الجزائر. وإذا كانت هذه التشريعات قد مست كل أرجاء القطر الجزائري، الا أن تطبيقها في مدينة عنابة وإقليمها كان مبكرا على اعتبار أن المدينة كانت من أولى المدن الجزائرية التي أخضعت للحكم الاستعماري الفرنسي بحكم أهميتها الاستراتيجية واطلالها على أهم المنافذ البحرية الساحلية للجزائر.

نحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على أبرز التشريعات الإدارية والاقتصادية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في مدينة عنابة وإقليمها خلال القرن التاسع عشر الميلادي وإخضاعها لمنطق النقد التاريخي حتى نبين مقاصدها وأهدافها الخفية التي تنصرف إلى إحكام السيطرة الفعلية على إقليم المدينة وسلب الأهالي من أراضيهم وكل ما ملكت أياديهم، كما نحاول في الوقت نفسه أن نرصد ردود الفعل المحلية تجاه ذلك من منطلق أن لكل فعل رد فعل لاسيما إذا كان المعتدي محتل ظالم والمعتدى عليه سكان وقبائل كانت تسكن المدينة وأريافها.

أولا: التشريعات الإدارية:

لعله من المفيد الإشارة في البداية إلى أنه بعدما أحكم الفرنسيون قبضتهم على المدينة سنة 1882 أطلقوا عليها اسم «Bône»، وهي التسمية التي أخذتها طيلة العهد الاستعماري كاملا، وهي في الحقيقة فرنسة للتسمية العربية الأصلية لها "بونة"[1].

وبهدف سيطرتهم على مفاصل البلاد، اعتمد الفرنسيون في مشروعهم الاستعماري بالجزائر على الزعامات الأهلية التي تتشكل من أصحاب المصالح ووجهاء وعلية القوم، فاستخدموهم كوسطاء إداريين يمثلون الجسر الرابط بينهم وبين المجتمع الأهلي[2]. وفي هذا الإطار، قام الجنرال الفرنسي "دارماندي" الذي كان يشرف على تصريف شأن الحامية العسكرية الفرنسية وتسيير إدارة المدينة بتعيين ضابط من الجيش الفرنسي يساعده في ذلك "الصبايحي مصطفى بن عبد الكريم" أحد كبار أعيان المدينة وعضو فرقة النوبة التركية، والذي كان يتقن عدة لغات أوروبية بما

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العثماني**، الأصالة، مجلة تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 34-35، السنة 1976، ص ص 86-87.

[2] Hubert Deshamps : les institutions politiques de L'Afrique Noire, P.U.F, Paris, France, 1964, p54.

فيها اللغة الفرنسية بحكم علاقاته الواسعة مع بلدان الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، إذ كان متخصصا في تجارة الزعفران وتصديرها إليهم[1].

وبصرف النظر عن هذه الإجراءات ذات الطابع التنظيمي، فإن الإدارة الاستعمارية الفرنسية بمدينة عنابة كانت قد أصدرت عدة قرارات إدارية في صدر الاحتلال نوجزها فيما يلي:

1. قرار 4 ديسمبر 1834:

تم بمقتضاه إنشاء أول مجلس بلدي يتشكل من رئيس بلدية «Maire»، وأعضاء يقع تعيينهم من قبل الرئيس، يسهر على إدارة الشأن الإداري للمدينة[2].

2. قرار أول نوفمبر 1838:

أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية هذا القرار في ظروف خاصة أهمها أن مسؤوليها كانوا حينئذ قد خرجوا من دائرة التردد (1830-1834)، حيث قرروا الاحتفاظ والسيطرة على المستعمرة الفرنسية، ضف إلى ذلك أن هذا القرار جاء في خضم النقاشات التي أحدثها قرار المارشال فالي في 1938/09/20 الرامي إلى تنظيم مقاطعة قسنطينة من الناحية الإدارية[3].

لقد قسم هذا القرار إقليم مدينة عنابة وفقا لما تمليه المصلحة الفرنسية إلى أربع دوائر، اثنتان منهم تهم المدينة وهما: دائرة Bône ودائرة الإيدوغ. وقد تمثلت أهم المواد والنصوص القانونية لهذا القرار فيما يلي:

المادة 02: نصت هذه الماد على ما يلي:

[يتولى القائد الأعلى لمقاطعة قسنطينة تعيين حاكم دائرة عنابة، ويتلقى هذا الأخير الأوامر المباشرة منه][4].

---

[1] المهدي البوعبدلي، **جوانب من تاريخ بونة الثقافي والسياسي عبر العصور**، الأصالة، مجلة تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 34-35، السنة 1976، ص 215.

[2] Saïd Dahmani : De Hippone- Buna à Annaba, histoire de la fondation d'une métropole, Dar El Houda, 2002, p 150.

[3] Melica Ouennoughi, Algériens et Maghrébins en nouvelle Calédonie de 1864 à nos jours, éditions Casbah, 2008, p 133.

[4] Capitaine Maitrot, Bône militaire, 44 siècles des luttes, Bône, 1912, p350.

يفهم من نص هذه المادة أن حاكم دائرة عنابة هو ظل المارشال فالي في هذه الدائرة، وقد جردته هذه المادة من صلاحيات تسيير دائرته بحكم خضوعه المباشر للحاكم العام المارشال فالي، الذي يراقب أعماله ونشاطه، ويمكن أن ينهي مهامه تبعا لقاعدة توازي الأشكال: "من له سلطة التعيين له سلطة العزل".

والحقيقة أن ذلك يمثل إحدى جوانب قصور سياسية المارشال فالي في نظر خصومه، وقد أثارت سياسته امتعاض بعض العسكريين الفرنسيين الذين كانوا يباشرون أعمالهم تحت إمرته بالجزائر، حيث وصفه تقرير بقلم أحد الضباط الفرنسيين مؤرخ في 1839/08/04 بأنه: "ينتفي فيه عنصر حسن المعاشرة، وتجده دائما يتعدى ويغتصب كل سلطات المحيطين به، ويميل إلى تجميعها بين يديه ...".[1]

المادة 04: تنص على ما يلي:

[يوضع سكان دوائر: بون، والقالة، والإيدوغ تحت سلطة القايد، الذي يبقى هو الآخر خاضعا حصريا لسلطة الحاكم العسكري للدائرة].

يتبين لنا من نص هذه المادة أن هذا القرار قد وضع سكان الأرياف تحت السلطة غير المباشرة للحاكم العسكري الفرنسي أي أنه حافظ على البعد البايلكي للسياسة العثمانية في الجزائر، وأنه قضى على الشخصية القانونية لسلطة القبيلة في الأرياف كمؤسسة تقليدية كانت تدير حكم سكان الأرياف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والعرف بعيدا عن السلطة البايلكية الرسمية، والثابت أن القوانين والتشريعات التي ستنظمها ستكون بالضرورة في مصلحة المستعمر الفرنسي.

المادة 05: نصت المادة الخاصة من هذا القرار على ما يلي:

[يتولى القايد مهمة استخلاص الضرائب من قبائل دائرة عنابة، ثم يحولها دون إبطاء إلى القائد العسكري للدائرة، على أن تحاط هذه العملية برقابة صارمة حيث تحرر في محاضر تدل عليها كل المعطيات المتعلقة بهذه العملية، وفي مقابل ذلك فإن القايد لا يتقاضى راتبا شهريا، بل يكتفي بالاحتفاظ بثلث ضريبة العشر، وتقديم الغنيمة المتبقية إلى الخزينة العمومية][2].

بهذا يتراءى لنا أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية تملصت من مهمة جباية الضرائب في أرياف المدينة، شأنها في ذلك شأن بقية الأرياف الجزائرية، وحتى يتمكن قياد دائرة عنابة من مباشرة هذه المهمة على أحسن وجه،

---

[1] Jeanne caussé et Bruno de cessole : « lettres écrite d'Algérie au général de Castellane 1835-1836 » in Algérie 1830-1962, maison neuve, Paris, France, 1999, p97.

[2] Capitaine Maitrot, op.cit, p355.

ساعدتهم الإدارة الاستعمارية الفرنسية على تشكيل سرايا من فرسان الصبايحية تعضدهم في مباشرة هذه المهمة السيئة السمعة. وإذا كان الفرنسيون قد أوكلوا هذه المأمورية إلى هؤلاء القياد فلأنهم كانوا يدركون جيدا مخاطرها ومصاعبها ويتوجسون خيفة من سكان الأرياف الذين جبلوا على مقاومة الحياة، ورفض هذا الالتزام الضريبي منذ العهد العثماني، لاسيما وأن الفرنسيين لم يكتفوا بالإبقاء على الضرائب التي كانت سائدة خلال الحقبة العثمانية، بل أضافوا إليها ضرائب أخرى فرضت على السكان بالقوة والترهيب[1].

والحقيقة أن جباية الضرائب التي كلف بها قياد دائرة عنابة كانت قد أثقلت كاهل سكان الأرياف حيث كان القياد يترجمون إرادة المحتل الفرنسين، وكانوا أكثر الوسطاء الأهليين ظلما وتحيزا حيث عملوا بتفان من أجل التمكين للمستعمر، ولم تكن لهم مرجعية قانونية يستندون إليها في تطبيق القانون وجباية الضرائب، وإنما مرجعيتهم الوحيدة هي مزاجهم وأهوائهم[2].

لقد كانت تجاوزاتهم لا تختلف كثيرا عن تجاوزات الفرنسيين، وقد خلد السكان عبر قصائدهم وأشعارهم الملحونة هذه التجاوزات وصوروا القايد على أنه شخص أرعن ويمثل نذير شؤم، ويأكل أموال الناس بالباطل، ويحقق الثروة الفاحشة مقابل خيانته لوطنه ودينه بعدما كان فقيرا مسحوقا[3].

إن الظلم الذي مارسه قياد أرياف دائرة عنابة ضد السكان والقبائل لا يختلف عن الظلم الذي مارسه قياد الجزائر على مستوى أرياف الجزائر بصفة عامة، وتشير بعض وثائق الأرشيف الفرنسي إلى أن هذا الظلم كان سببا في هجرة عدد غير قليل منهم إلى البلاد التونسية سنة 1854[4]، لذلك كانوا منبوذين من محيطهم العائلي القريب والبعيد[5]، وكان الجنرال "سانت أرنو" يقتل القايد مثلما يقتل الكلب بمجرد التوجس منه[6].

وبالعودة إلى الفقرة 2 من المادة 5 المذكورة، نلاحظ أن عملية جباية الضرائب التي يباشرها قياد أرياف دائرة عنابة يجب أن تتم بناء على محاضر تسجل فيها كل المعلومات الضرورية التي تضمن "نزاهتها"، حيث ألزمت القايد على أن يقدم أموال هذه الضرائب على دفعات إلى مكتب الحاكم العسكري[7].

---

[1] Charles, Robert Ayeron : les algériens musulmans et le France 1871-1919, Tome premier, éditions Bouchene, France, 2005, p251.

[2] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 114-119.

[3] Luiciani : « chansons Kabyles », in Revue Algérienne, n°43, Année 1899, p149.

[4] C.A.O.M, 25 H 16, Etat général par tribu des tentes algériennes établies sur le térritoire tunisien, Année 1853-1859, n° 149-150.

[5] Charles André Julian, Histoire de L'Algérie contemporaine, Casbah, éditions, 2000, n°149, p 279.

[6] محمد الصالح بحاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 129.

[7] L. Biquet et M. Simon : Algérie, Paul Dupont, France, 1883, p 343.

وفي 1843/09/03 أصدر قرار ينظم هذه العملية، ونص في مادته 19 على أن جباية الضرائب في الجزائر بما في ذلك دائرة عنابة يجب أن تتم وفق ضوابط أكثر وضوحا، حيث ألزمت القايد بتسجيل اسم القبيلة التي استخلصت منها الضرائب، واسم القايد المكلف بجبايتها، وعدد الخيم، والمساحة التقديرية المزروعة، وعددها الإجمال، والحصة المخصصة للقايد من إجمالي الضريبة مع توضيح طبيعتها إن كانت ضريبة عينية أم ضريبة نقدية[1].

المادة 07: نصت المادة السابعة من القرار المذكور على ما يلي:

[تؤول ملكية أموال البايلك التابعة لدائرة عنابة وكذا الأملاك المحجوزة إلى مجلس إداري ينشأ لهذا الغرض يسهر على تحصيل هذه المداخيل ودفعها إلى الخزينة العمومية للدولة الفرنسية][2].

وهو ما يؤكده حرص المشرع الفرنسي أيضا على عدم تزويد الخزينة الفرنسية بعوائد الضرائب المفروضة على السكان ظلما وعدوانا.

ثانيا: التشريعات الاقتصادية:

بالموازاة مع وضع تشريعات إدارية، وضع المستعمر الفرنسي عدة تشريعات اقتصادية في مدينة عنابة وإقليمها بهدف الاستغلال الاقتصادي لثروات الإقليم، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- إصدار عدة قرارات خلال الفترة 1845-1863 لاستغلال مناجم الحديد ببوحمراء ومبعوجة وخرازة وعين أم الرخا، وكاف أم الطبول، ومنجم النحاس في عين بربر.
- شراء الأراضي الفلاحية بأثمان بخسة، مثال ذلك قيام الجنرال "دوزير" بشراء 1200 هكتار في سهل عنابة بسعر 30.000 فرنك فرنسي.
- إصدار مرسوم 31 مارس 1832 الذي سمح باستئناف نشاط الميناء التجاري، فأنشئ مكتب الجمارك، وتوسعت التجارة توسعا كبيرا حيث رخصت عمليات التصدير بعنابة للبواخر الأجنبية.
- تطبيق إجراءات الكنظنة (العزل الإجباري) للملاك الجزائريين لإبعادهم عن أراضيهم واستعمال سياسة حجز الأراضي التابعة للقبائل الثائرة[3].

---

[1] Ibid, p344.
[2] Capitaine Maitrot, op.cit, p 355.
[3] Said Dahmani, op.cit, pp 175- 176.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
2. محمد الصالح بحاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
3. المهدي البوعبدلي، **جوانب من تاريخ بونة الثقافي والسياسي عبر العصور**، الأصالة، مجلة تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 34-35، السنة 1976.
4. ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العثماني**، الأصالة، مجلة تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 34-35، السنة 1976.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. C.A.O.M, 25 H 16, Etat général par tribu des tentes algériennes établies sur le térritoire tunisien, Année 1853-1859, n° 149-150.
2. Capitaine Maitrot, Bône militaire, 44 siècles des luttes, Bône, 1912.
3. Charles André Julian, Histoire de L'Algérie contemporaine, Casbah, éditions, 2000, n°149.
4. Charles, Robert Ayeron : les algériens musulmans et le France 1871-1919, Tome premier, éditions Bouchene, France, 2005.
5. Hubert Deshamps : les institutions politiques de L'Afrique Noire, P.U.F, Paris, France, 1964.
6. Jeanne caussé et Bruno de cessole : « lettres écrite d'Algérie au général de Castellane 1835-1836 » in Algérie 1830-1962, maison neuve, Paris, France, 1999.
7. L. Biquet et M. Simon : Algérie, Paul Dupont, France, 1883.
8. Luiciani : « chansons Kabyles », in Revue Algérienne, n°43, Année 1899.

9. Melica Ouennoughi, Algériens et Maghrébins en nouvelle Calédonie de 1864 à nos jours, éditions Casbah, 2008.
10. Saïd Dahmani : De Hippone- Buna à Annaba, histoire de la fondation d'une métropole, Dar El Houda, 2002.